

الأصول في النحو

تركتَ الصدرَ على ما كانَ عليه قبلَ أنْ تُلحقَ وذلكَ نحو : رَدَدَانِ وَإِنْ أَرَدْتَ
(فَعُولَانِ) أَوْ (فَعِيلَانِ) أدغمتَ فقلتَ : رَدَّانَ فيهما وهوَ أَوْثَقُ مِنْ أُنْ
تُظهرَ .

قالَ : وكانَ أبو الحسنِ الأخفشُ يُظهرُ فيقولُ : رَدُّدَانُ وَرَدِدَانُ ويقولُ : هُوَ
ملحقٌ بالألفِ والنونِ ولذلكَ يظهرُ ليسلَمَ البناءُ .
قالَ المازني : والقولُ عندي على خلافِ ذلكَ لأنَّ الألفَ والنونَ يجيئانِ كالشيءِ
المنفصلِ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يُحْتَسَبُ بِهِمَا فِيهِ كَمَا لَا يُحْتَسَبُ بِيَاءِ الْإِضَافَةِ
وَلَا بِالْفِي التَّأْنِيثِ فَيَحْقِرُونَ (زَعْفَرَانِ) : زُعْفَيْرَانُ وَخُنْفَسَاءُ :
خُنْفَسَاءُ فَلَا وَاحْتَسَبُوا بِهِمَا لِحَذْفِهِمَا كَمَا يَحْذَفُونَ مَا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ . قَالَ :
وهذا قولُ الخليلِ وسيبويه وهو الصوابُ .

الضربُ الثاني مما قيسَ مِنْ المَعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ :
هذا الضربُ يَنْدُقُ بِعَدَدِ الْحُرُوفِ الْمَعْتَلَّةِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ وَهِيَ : الْيَاءُ وَالْوَاوُ
وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ يَمْتَزِجُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فَتَحْدُثُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : يَاءٌ وَوَاوٌ وَيَاءٌ مَعَ
هَمْزَةٍ وَوَاوٌ مَعَ هَمْزَةٍ وَاجْتِمَاعُ يَاءٍ وَوَاوٍ وَهَمْزَةٍ فَذَلِكَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ